جامعة أبو قاسم سعد الله - الجزائر 2 -
مخبر اللّسانيّات التّطبيقيّة وتعليم اللّغات

اللّسانيّات التطبيقيّة

مجلة علميّة مختصّة في اللّسانيات التّطبيقيّة

العدد الخامس
جوان 2019

اللسانيات التطبيقية
مجلة علمية في اللسانيات التطبيقية
يصدرها مخبر اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات
بجامعة الجزائر 2

المدير الشرفي : فتيحة زرداوي
المدير المسؤول : سيدي محمد بوعيّاد دبّاغ
رئيسة التحرير : حفيظة تزروتي

الهيئة الاستشارية :

مختار نويوات – عبد الله بوخلخال – باني عميري – نصيرة زلال – محمد الشريف بن دالي

لجنة القراءة :

- حفيظة تزروتي (الجزائر 2) - فريال فيلالي (الجزائر 2)
- أميرة منصور (الجزائر 2) - رشيدة آيت عبد السلام (الجزائر 2)
- هندة بوسكين (الجزائر 2) - أحمد فوزي الهيب (الجزائر 2)
- أمين قادري (الجزائر 2) - إسراء الهيب (الجزائر 2)
- نبيلة بوشريف (الجزائر 2) - عبد الرحمان أكتوف (الجزائر 2)
- لطيفة هباشي (جامعة عنابة) - جمال بوتشاشة (الجزائر 2)

- محمد الطاهر وعلي (وزارة التربية الوطنية)
- عبد القادر مزاري (المدرسة العليا للأساتذة بمستغانم)
- نبيلة عباس (المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة)
- محمد خاين (المركز الجامعي لغليزان)

لجنة التحرير :

- فضيلة بلقاسمي
- ياسمينة طالبي
- سميرة وعزيب
- منال نش
- أمينة سعد الدين
- نصر الدين قدور
- أمال أورابح
- كهينة حفّاظ

ISSN : 2588-1566

قواعد النشر في المجلة

- أن يلتزم المقال المقدّم بتخصص المجلة.

- أن يكون البحث جديدا لم يسبق نشره، وأن تتوفر فيه معايير البحث العلمي ومنهجيته.

- أن لا يزيد حجم النص على خمس وعشرين (25) صفحة وأن لا يقل عن خمسة عشر صفحة (15).

- أن يرفق نص المقال بملخص باللّغة العربية وآخر بإحدى اللّغتين الأجنبيتين الفرنسية أو الانجليزية سواء حرر باللّغة العربية أو اللّغة الأجنبية.

- أن يكتب المقال ببنط AL-Mohaned Bold حجم 15بالنسبة إلى المتن، وحجم 12 بالنسبة إلى الهوامش، أما العناوين فتكون ببنط AL-Mateen حجم 18.

- أن توضع الهوامش في آخر البحث.

- تخضع البحوث المرسلة للتقييم والتحكيم، ولهيئة التحرير أن تطلب من أصحابها إجراء التعديلات المناسبة.

- كل بحث لا يلتزم بقواعد النشر في المجلة لا يؤخذ في الاعتبار، وهيئة التحرير غير ملزمة بإعادته إلى صاحبه.

- المقالات المنشورة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.

- ترسل جميع المقالات إلى هيئة التحرير على البريد الإلكتروني الآتي :

linguistiqueappliquee.revue@yahoo.com

محتويات العدد

- اللسانيات التطبيقية وتدريسية مهارات اللغة العربية
- مهارة التحدث أنموذجا-.....13
مولاي احفيظ مدني علوي (الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين- درعة تافيلالت)
- الصعوبات القرائية لدى تلاميذ السنة الرابعة الابتدائية– الأسباب والحلول.....31
عيسى تومي (جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر)
- دور منهاج اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم المتوسط في بناء الكفاءة الحجاجية باعتبارها كفاءة مستعرضة 45
أمينة سعد الدين (مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية)
- تلقي النص الوصفي في كتابي اللغة العربية للسنة الأولى والثانية من التعليم المتوسط بين المناهج الإصلاحية 2003 والمناهج المعاد كتابتها 2016.....63
خديجة بوساحة وأمينة زميت (جامعة الجزائر 2)
- بيداغوجيا إقراء العنوان في تعليمية النص الأدبي.....93
أ.د/ لعموري زاوي (جامعة الجزائر 2)
- النص الأدبي في ظل المقاربة بالكفاءات بين الانتاج والتلقي.....109
د. بن الدين بخولة (جامعة الشلف)

- واقع توظيف النّصوص الأدبيّة في تعليم اللّغة العربيّة في مرحلة التّعليم المتوسّط.....127

حفيظة بوصبع (جامعة الجزائر 2)

- التَّأويل النَّحوي بالحذف في تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي (ت 745 هـ) 147

د. محمد يزيد سالم (جامعة باتنة 1 الحاج لخضر الجزائر)

كلمة العدد

تُطل مجلة "اللسانيات التطبيقية" في عددها الخامس على القراء والباحثين ؛ بباقة جديدة من البحوث والدراسات المتميّزة والمغطية لآفاق من البحث اللساني التطبيقي في مجالات متنوعة، مفسحةً الحوار في الوقت نفسه مع الآفاق المجاورة في الدراسات اللسانية النظرية، ومقتنعةً كذلك بضرورة استمرار هذا الحوار العلمي بين الجانبين من أجل بناء التجانس والانسجام في المعرفة اللسانية : تنظيرا وتطبيقا.

وتعرض المجلة في هذا العدد جملة من الأعمال في أربعة ملفات : هي ملف تعليمية اللغة العربية ؛ وملف تعليمية النص الأدبي وتوظيفه في تعليم اللغة العربية ؛ ثم ملف اللسانيات العربية والعامة ؛ انتهاءً إلى ملف لغات التخصص.

ففي الملف الأول يكتب الباحث مولاي احفيظ مدني علوي من المغرب عن : **"اللسانيات التطبيقية وتدريسية مهارات اللغة العربية - مهارة التحدث أنموذجا-"** ؛ حيث يسعى إلى الكشف عن العلاقة البنائية بين اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللغة العربية، وذلك من خلال متابعة تعليم مهارة التحدث، ويرصد الباحث هذه العلاقة من خلال تجربة تربوية بالمملكة المغربية، متبعا ذلك بمجموعة من الأسئلة المسهمة في وصف التجربة وتقييمها والاستفادة منها.

ويعالج الباحث عيسى تومي موضوع : **"الصعوبات القرائية لدى تلاميذ السنة الرابعة الابتدائية- الأسباب والحلول"** ؛ منطلقا من إيضاح أهمية نشاط القراءة في رفع درجة التحصيل الدراسي، وخطورة التأخر في تفعيل ملكة القراءة على الأنشطة التعلمية الأخرى، ويركز الباحث دراسته على نهاية الطور الثاني من المرحلة الابتدائية بسبب اصطدام التأخر القرائي بتوقعات تعليم القراءة في هذا الطور.

وفي إطار بناء الكفاءات التداولية، تقدم الباحثة أمينة سعد الدين دراستها الموسومة بـ : **"دور منهاج اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم المتوسط في بناء الكفاءة الحجاجية باعتبارها كفاءة مستعرضة"** ؛ حيث تنطلق من قيمة بناء الكفاءة الحجاجية في مناهج اللغة العربية ودورها في تحقيق كفاءة حجاجية موازية في سائر المواد المدرّسة باللغة العربية،

مستفهمة عن مدى اعتبار هذا الهدف في التخطيط لبناء الكفاءة الحجاجية ضمن منهاج اللغة العربية.

وفي سياق بناء الكفاءات النصية والتداولية دائما تقدم الباحثتان خديجة بوساحة وأمينة زميت عملا مشتركا بعنوان : "**تلقي النص الوصفي في كتابي اللغة العربية للسنة الأولى والثانية من التعليم المتوسط بين المناهج الإصلاحية 2003 والمناهج المعاد كتابتها 2016**" ؛ حيث تحاولان رصد التطوّرات الحاصلة في حقبتين من صياغة مناهج اللغة العربية، مع التركيز على الأنشطة المرصودة لبناء الكفاءات النصية-ممثلة في النمط الوصفي تحديدا، من خلال تحليل عينة من النصوص وفحص بنياتها الوصفية وأسئلة الفهم المدرجة تحتها.

وفي ملف تعلمية النصوص الأدبية ؛ يقدم الباحث زاوي لعموري دراسته المعنونة بـ : "**بيداغوجيا إقراء العنوان في تعليمية النص الأدبي**" ؛ حيث يقارب عنوان النص الأدبي باعتباره عتبة أولى، ومفتاحا من المفاتيح الأساسية لفهم النص كحدث لغوي، ثم كبنية نصية، انتهاء إلى تلقيه كأثر فني، ويتوسل الباحث لذلك مقاربة سيميائية، محاولا توضيح نقلها ديداكتيكيا من أجل استثمارها في ميدان تعليمية اللغة العربية والنصوص الأدبية.

وفي إطار تقاطع النصوص والمناهج، يكتب الباحث بن الدين بخولة عن : "**النص الأدبي في ظل المقاربة بالكفاءات بين الانتاج والتلقي**" ؛ حيث يبرز دور المقاربة بالكفاءات المتبناة من قِبَل الجهات المسؤولة عن تخطيط المناهج في تفعيل قراءة النص الأدبي من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال إعادة الأهمية لموقع القارئ/المتلقي من عملية القراءة، ودوره في إنتاج المعنى بتفاعله الجدلي مع النص.

وفي سياق التفعيل التعليمي للنصوص ؛ تقدم الباحثة حفيظة بوصبع بحثها عن : "**واقع توظيف النّصوص الأدبيّة في تعليم اللّغة العربيّة في مرحلة التّعليم المتوسّط**" ؛ حيث ترصد موقع النص الأدبي في العملية التعليمية وطريقة استثماره لتحقيق الكفاءات المستهدفة. وعن طريق المتابعة الحية لواقع توظيف النصوص الأدبية في تعليم اللغة العربية ؛ تحاول الباحثة تحديد أبرز الإشكالات وتفكيكها ؛ واقتراح الحلول المناسبة لها.

وبالانتقال إلى الملف الثالث، يقترح علينا الباحث محمد يزيد سالم دراسته في اللسانيات العربية عن : **"التَّأويل النَّحوي بالحذف في تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي (ت745هـ)"** ؛ حيث يبرز دور التأويل النحوي في حل بعض الإشكاليات المستعصية في مسائل التعارض بين صورة القاعدة النحوية وبنية النص الفصيح، ومركزا على آلية واحدة هي آلية الحذف، وذلك من خلال التحليلات النحوية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

وأما الملف الرابع فقد استأثر به القسم الأجنبي من العدد، حيث يقدم الباحث أنس ملموس من المغرب دراسته المعنونة بـ : **" Introduction to the Business Language"** ؛ التي يعرض فيها مدخلا تأصيليا للغات التخصص ممثلة في لغة إدارة الأعمال، محددا المفاهيم الأساسية والضرورية لفهم لغة إدارة الأعمال ومكوناتها اللسانية وخصائصها، ومحاولا عرض الخصوصيات السياقية لتوظيفها.

وتأمل مجلة "اللسانيات التطبيقية" ختاما أن تكون قد قدّمت لقرائها ما يؤمّلونه على مستوى المضامين والمستجدات في ساحة البحث العلمي، وأن تكون قد وضعت لبنة إضافية في سبيل ترقية البحث اللساني خصوصا، والبحث العلمي على العموم.

رئيسة التحرير

التَّأويل النَّحوي بالحذف في تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي(ت 745 هـ)

د. محمد يزيد سالم

جامعة باتنة -1- الحاج لخضر- الجزائر

ملخص

بعد أن همَّ النُّحاة في التَّأصيل للدَّرس النَّحو ي العربي ويصوغون قواعده وأحكامه عن طريق استقراء كلام العرب الفصيح، تكوَّنت بذلك قواعد النَّحو العربي المعروفة، لكنَّ - وفي الوقت ذاتِه - فقد خالفت مجموعة من النُّصوص اللغويَّة قواعدهم وأحكامهم التي توصَّلوا إليها، الأمر الذي دعاهم - النُّحاة - إلى البحث عن وسيلة أخرى يُمكن عن طريقها تطويع وتسويغ تلك القواعد والأحكام لتتَّفق مع النُّصوص المدروسة، ومن فكرة الاتِّفاق بين النُّصوص اللُّغويَّة الفصيحة والقواعد النَّحوية المستنبطة تشكَّلت الإرهاصات الأولى للتَّأويل النَّحوي. وغايتنا في هذا البحث هي الوقوف على أهم مباحث التَّأويل النَّحوي بالحذف في تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي معتمدين في ذلك على بعض النماذج المُساعدة.

الكلمات المفتاحية : التأويل ؛ النحو ؛ الح ذف ؛ الإضمار ؛ اللغة.

Abstract

After the grammarians matter in the rooting of the Arabic grammar lesson and formulate its rules and provisions by extrapolating the words of the Arabs, the well-known Arabic grammatical rules were formed, but at the same time a set of linguistic texts have contradicted their rules and Provisions, so they looked for for another way through which to adapt and justify those rules and provisions to be consistent with the texts studied, and according to the idea of the agreement between the literal language texts and grammatical rules derived, the first Echoes of grammatical interpretation were formed. Our aim in this research is to identify the most important aspects of the grammatical interpretation by the deletion in the interpretation of the "albahr almoheet" to Abi Hayyan Al ndalusi, by relying on some auxiliary models.

Key words : Interpetation ; Grammar ; Delection ; Pronoun ; Language.

تمهيد

يرجع التأويل في الحقيقة إلى تدقيق النُّحاة الأوائل لأدلَّة النَّحو العربي وإلى ما اعتمدوه من تعمُّق وتحقيق في هذه الأدلة التي قادتهم إلى التنظير مثل: نظرية العامل والمعمول والتي قادتهم بدورها إلى دليل القياس الذي فتنوا به أيَّما فتنة فمدُّوا فيه حدوده وأنواعه، ويرجع ذلك أيضا إلى مرحلة النضج التي عرفتها بيئتهم العامَّة، وما مرُّوا به فيها من مناخ ثقافي ومعرفي، تبادلت فيه العلوم المزدهرة عندهم التأثُّر والتأثير فأسهمت كلُّها في بلورة هذا التَّدقيق العقلي والتَّحقيق الفكري الذي اتَّسمت به معارفهم وعلومهم آنذاك.

وقد اتُّخِذ التَّأويل أداةً للبحث في اللُّغة ولكن من منظور الاجتهاد في توضيح الذي يطرح الاحتمال في بعض مسائلها وهذا يستدعي بحث وتعمق وبُعد نظر، الأمر الذي جعله البعض لا يتجاوز مجال الحديث بين المتكلِّم والمخاطب في إطار مقتضى الحال أو المقام أو كما يسميه بعضهم السياق الاجتماعي ؛ لكن عمَّقه غيرهم وأراد المواءمة بين المستعمل من اللغة وبين تلك الأصول التي قننت من المسموع والمطَّرد من الكلام العربي، بينما وسَّعه آخرون ليشمل آفاق التَّجريد والنَّظر في بعض قضاياها خارج سياقاتها الاستعمالية أو قياسها العملي[1].

وبذلك يعدُّ التأويل من أهم القضايا التي نالت اهتمام النُّحاة - قديما وحتى حديثا - وإن كان القدامى قد استخدموا التأويل كآلية في مُعالجة النصوص والشواهد اللغوية منذ القدم، ثمَّ استفحل دوره كآلية لدى النُّحاة في معالجة ما شذَّ عن قواعدهم من شواهد ونصوص أو ما استعصى عندهم من مسائل فرعية حكَّموا فيها عقولهم، لكن حتى غاية القرن الثالث كانت تأويلاتهم وتحليلاتهم وتقديراتهم بعيدة كلَّ البعد عن التكلُّف والجدل، فلا يُلجأ إليهما إلاَّ إذا اقتضى التوافق مع مقاييس النَّحو وأصوله[2].

لكن رغم عدم شيوع مصطلح "التأويل" عند النُّحاة الأوائل ومنهم **(سيبويه)**[3]، فقد ذكر **(أبو حيَّان)** أنَّ : "التأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثمَّ جاء شيءٌ يُخالف الجادة، فيُتأوَّل، أمَّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلَّم إلاَّ بها فلا تأوُّل" [4]. ويبدو أنَّ المقصود بالجادَّة في قول (أبي حيَّان) هو القواعد والأحكام التي يلتزم بها النُّحاة فإذا خالف نصٌّ قاعدة نحوية، لجأ النُّحاة إلى تأويل النَّص المخالف لقواعدهم

واستنباطاتهم بما يتفق ومذهبهم النَّحوي، وهذا التوجه وارد بكثرةٍ في النَّحو العربي، وقد دعا "أبو حيان الأندلسي" إلى عدم المُبالغة في التأويل، فقال: "لا نصيرُ إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره، لاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه"[5]. وقال في موضع آخر : "متى أمكن حمل الشيء على ظاهره، أو على قريب من ظاهره، كان أولى من حمله على ما لا يشمله العقل، أو على ما يُخالف الظاهر جُملةً"[6].

أوَّلاً : مفهوم التَّأويل النَّحوي :

أ/ **لغة :** وردت كلمة "التَّأويل" في المعاجم العربية بمعانٍ عدَّة منها:

أ-1- التَّفسير : ذهب **(الخليل بن أحمد الفراهيدي) (ت 175 هـ)** في معجمه إلى أنَّ" التأوُّل والتَّأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصحُّ إلاَّ ببيان غير لفظه"[7]. وقال (أبو عُبيدة) (ت 209 هـ) : "التأويل هو التفسير والمرجع"[8]. وقال **(أبو العباس ثعلب)**[9](ت 291 هـ) : "التأويل والمعنى والتفسير واحد"[10]. وذكر **"الجوهري" (ت 393 هـ)** أنَّ : "التأويل : تفسير ما يَؤُول إليه الشيء، وقد أوَّلتُه وتأوَّلتُه تأويلا بمعنًى"[11]. وقال**(الكفوي) (ت1094هـ)** : "والتفسير والتأويل ؛ واحد وهو كشف المراد عن المشكل"[12].

أ-2 - الرُّجوع والعودة والارتداد : قال**(ابن الأثير)** (ت 606 هـ) : " آلَ الشيء يؤول إلى كذا ؛ أي أرجعه وصار إليه"[13]، والتأويل مأخوذ من الأَوْلُ : "والأَوْلُ : الرُّجوع، آلَ الشيءُ يَؤُولُ أولاً ومآلاً : رجع، وأوَّلَ إليه الشيءَ: رَجَعَهُ، وأُلتُ عن الشيء : ارتددت"[14]. والتأويل بذلك" تفعيل من أوَّل يُؤَوِّلُ تأويلا، وثلاثيُّه آل يَؤُول ؛ رجع وعاد"[15].

3-أ- التقدير والتدبُّر : قال **(ابن منظور) (ت 711 هـ)** : "أوَّل الكلام وتأوَّله: دبَّره وقدَّره"[16]. وذكره صاحب "القاموس المحيط" بقوله : "أوَّل الكلام تأويلا وتأوَّله : دبَّره وقدَّره"[17].

ب/ اصطلاحا :

ارتبط التَّأويل بدرجة كبيرة بتعدُّد المعاني، فقد ربط النُّحاة المعنى الاصطلاحي للتَّأويل بالمعنى اللُّغوي ؛ وذلك لاتِّصالهما ويبيِّن ذلك ما ذكره **(ابن يعيش)** (ت 643 هـ) في شرحه لمقدمة كتابه، إذ قال : "الفَسْرُ : الكشف، والتَّفسير : تفعيل منه، والتأويل : تفعيل من آل يؤول ؛ إذا رجع، والفرق بين

التَّفسير والتَّأويل، أنَّ التفسير الكشف عن المعنى المراد من اللفظ، سواء كان ذلك ظاهرا في المراد أو غير ظاهر، والتأويل : إنَّما هو صرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره ممَّا يحتمله اللَّفظ، فإذن كلُّ تأويل تفسير، وليس كل تفيسر تأويلا"[18]. وعليه فالتأويل يقتضي تعدُّد المعاني المحتملة والوصول إلى المعنى عن طريق الاستدلال، في حين لا يقوم التفسير على هذا التعدُّد في المعاني، بل يعتمد على المعنى المستفاد من ظاهر اللَّفظ فقط.

وقد انتقل التَّأويل النَّحوي من "مجرَّد محاولات اجتهاد فردية"[19] إلى "ظاهرة تلتحم عضويًا وحيويًّا ببقية ظواهر المناهج النَّحويَّة، وتشكِّل بأساليبها المتعدِّدة - وبخاصة الأساليب القائمة على إعادة صياغة التَّركيب ذهنيا ليظهر في التَّقدير بشكل لا يتعارض فيه مع القواعد ؛ تلك التي تستخدم الحذف والتَّقدير والزِّيادة والتَّحريف والتَّقديم والتَّأخير والفصل - جزءًا بالغ الأهميَّة من هذه المناهج حيث لا يقف عند حدِّ تكميلها بل يتجاوز ذلك إلى تفسير العديد من ظواهرها"[20].

وتظهر أهمية التأويل في كونه ضروري لاستجلاء المعنى المضمر، وقد استخدمه النحاة : "إذا عُدِلَ بالشيء عن الموضع الذي يستحقه، فأمَّا إذا وقع في الموضع الذي يستحقه فمحال أن يُقال : أنَّ النيَّة به غير ذلك"[21]، ويؤكِّد ذلك ما جاء في قول(سيبويه) : "وسألت (الخليل) عن قوله جلَّ ذكره : حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا [الزمر، الآية : 73] أين جوابها ؟ وعن قوله جلَّ وعلا : وَلَوْ يَرَى الذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ العَذَابَ [البقرة، الآية : 165]، وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ [الأنعام، الآية : 27]، فقال : "إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر - الجواب - في كلامهم، لعلم المخبُرِ لأيِّ شيء وُضع هذا الكلام"[22]. فقد أوَّل النُّحاة الكلام العربي وصرفوه عن ظاهره، وذلك لكي يوافق القوانين والأحكام التي استنبطوها، و" بسبب المعاني والأغراض التي يُوضع لها هذا الكلام، ثمَّ بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"[23] ؛ لأنَّه "ليس شيء يضطرون إليه إلاَّ وهم يحاوِلون به وجه"[24].

ومعنى هذا أنَّ وظيفة التأويل تتمثل في" المواءمة بين الصور المنطوقة والأصل الذي تنتمي إليه، أو قل بين بناء الجملة المنطوقة والبنية الأساسية، وهذه أمور اقتضتها الصنعة النَّحوية، وقد لاحظ النُّحاة العرب كثرتها في

الكـــلام المنطـــوق، وقـــد ردوهـــا بـــسهولة إلى الأصـــل"[25]. والتَّأويـل في أبـسط تعريفاتـه : "تقنيـة يُلجـأُ إليهـا للتوفيـق بـين القاعـدة والمثال"[26]. أو هو عبارة عن : "وسيلة ذهنية بارعة يُعالج بها النَّحويون ظواهر الخرق الصريح للقواعد النَّحويَّة"[27]. أو هـو" النظـر في النـصوص والأسـاليب الـتي ورد ظاهرهـا مخالفـا للأحكـام والأقيـسة الـتي اسـتنبطها النُّحـاة واعتمـدوها، ومحاولـة توجيههـا وجهـة تجعلـها متفقـة مـع هـذه الأحكـام والأقيسة غير المخالفة لها"[28]. وعرفه آخر بقوله : "التأويل في النَّحو يعني النَّظر فيما نُقل من فصيح الكلام مُخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النـصوص الـصحيحة، والعمـل علـى تخريجهـا وتوجيههـا لتوافـق بالملاطفـة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألاَّ يُؤدِّي هذا التَّوجه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحَّتها واطِّرادها"[29]. وعرفه (حسن خميس الملخ) بأنَّه : "لجوء جمهور النُّحاة إلى تفسير القاعدة النَّحوية وأنماط التعبير في العربية بتأويل التعريف والتنكير والخبر والإنشاء والوصف والجمود والاشتقاق والثبوت والانتقال، وغيرها لتتناسب وأصل القاعدة"[30].

ويبدو أنَّ التأويل النَّحوي لا يحدث لاقتضاء القاعدة فحسب، وهو ما دفع بـ "عبد الفتاح الحموز" إلى تعريف التأويل بأنَّه : "حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النَّحوي"[31]. ولكن النُّحاة لم يأتُوا بالتَّأويل ليصحِّحوا الأصل النَّحوي الذي يُعتبر القاعدة، وإنَّما ليحافظوا عليها، كما أنَّ التأويل لا يحمل النَّص على غير ظاهره، وإنَّما يحمل العبارة في نص ما أو يحمل اللَّفظة في عبارة ما، ومن ثمَّة فالتأويل النَّحوي هو" حمل اللَّفظ على غير ظاهره لمراعاة القاعدة أو لمراعاة المعنى"[32]. ويرى النُّحاة أنَّ "حقيقة التأويل والتقدير وعملهما في النص ومكانهما منه ضرورة استجوبتهما سماحة اللغة، وحُسن مطاوعتها ولا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظة بسمتِها الأصيل وخصائصها المتميِّزة"[33].

معنى هذا أنَّ ظاهرة التَّأويل ضرورية في اللُّغة والنَّحو، لأنَّ "عُلماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقا، ولا يكاد القول فيهما يكون ارتجالا، ولكنَّهم اعتمدوا فيها على مبادئ سليمة ومقرَّرة"[34]. وبناءً عليه فالتأويل عبارة عن حيلة تذرع بها النُّحاة لتفادي خروج بعض الصيغ والتراكيب عن المطرد من قواعد اللُّغة وأساليبها، ويعبر عنه بألفاظ أخرى تحمل نفس المعنى، مثل : والتوجيه[35]، والتقدير[36]، والحمل[37]، ويتصل

التَّأويل بمجموعة من القضايا التي تشمل الكثير من الأمور منها إعادة التَّرتيب والزِّيادة.

ورغم ذلك يذهب بعض الدَّارسين[38] إلى أنَّ التأويل منهج غير حميد ؛ لأنَّه - حسب زعمه - يقلب الحقائق رأسًا على عقب، فالاهتمام بالمثال أو الشَّاهد فيه ليس من أجل بيان خواص هذا الأسلوب والوصول إلى القاعدة المعيارية المقنَّنة عن طريقه، وإنَّما لتأويل ما أشكل على القاعدة حتى يستقيم معها، وهذا الصنيع يعني فرض القاعدة على المثال أو الشاهد، فما استقام منها مع القاعدة النَّحوية قُبل، وما خالفها يُؤوَّل حتى يرجع إليها.

لكن رغم ما قيل حول التَّأويل وما وُجه له من انتقادات كبيرة فإنَّه يبقى وسيلة من أهم الوسائل التي يُعتمد عليها في تقعيد النَّحو العربي وضبط قواعده وتفسيرها على الوجه المطلوب، ورد الشَّاذ إليها وتوجيه ما خرج عنها من النَّصوص، وبهذا تتأكَّد صلة التأويل بالنَّحو العربي.

ثانيا : الحذف :

1- تعريف الحذف :

أ / لغة : استُعمل لفظ "الحذف" للدلالة على معانٍ متعدِّدة منها : القطع والإسقاط والإنقاص والطرح. قال **(الخليل)** : "الحذفُ : قطفُ الشيء من الطَّرف كما يحذف طرف ذَنَب الشاة [...] والحَذْف: الرَّمْيُ عن جانِبٍ والضَّرْب عن جانبٍ"[39]. فذكر أنَّ للحذف ثلاثة معان، هي: القطف والرمي والضرب.

وقال **(الجوهري)** : "حذف الشيء : إسقاطه، يقال : حذفت من شَعْرى ومن ذَنَب الدابة ؛ أي أخذت"[40].

وقال **(ابن منظور)** : "حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفاً: قَطَعَه من طَرَفه والحجَّام يَحذِفُ الشَعرَ من ذلك، والحُذافةُ ما حُذِفَ من شيء فَطُرِح"[41].

ب / اصطلاحا :

قال **(الرُّماني) (ت 386 هـ)** : "الحذف إسقاط كلمة بخُلُفٍ منها يقوم مقامها"[42]. ويبدو من هذا التَّعريف أنَّ (الرُّماني) يشترط في حذف اللَّفظ إيراد ما ينوب عنه مع وجود دليل على المحذوف، حتى يصحَّ "التأويل"، وقد

قال **"ابن جني"** : "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس من ذلك إلاَّ عن دليل عليه وإلاَّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[43]. فمادام الحذف يعتمد على وجود دليل على المحذوف، فإنَّ إدراكه يعدُّ مظهرا من مظاهر قرينة السِّياق، ويتَّضح ذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَّتْرُكَ مَ يَعْبُدَ آبَاؤُنَا ﴾ [هود، الآية : 87]، يقوم اختلاف الضمائر بين تُ تَأْمُرُكَ وَنَّتْرُكَ دليلا على المحذوف، لأنَّ أصل الأمر يتطلب أحد احتمالين :

أ - تأمرك أن تترك (أنت).

ب - تأمرنا أن نترك (نحن).

أمَّا أن يتَّجه الأمر إلى "شعيب" ويكون التَّنفيذ منهم فذلك يحتاج إلى أنَّ يقوم "شُعيب" بعمل، ممَّا يؤدِّي إلى تنفيذهم للأمر وليس في طوق "شعيب" أكثر من الدَّعوة، ومن هنا يأتي تَّقدير الآية الكريمة على النَّحو التَّالي : "يا شعيب أصلاتك تأمرك (أن تدعونا إلى) أن نترك ما يعبد أباؤنا"، أو "يا شعيب أصلاتك تأمرك (بدعوتنا إلى) أن نترك ما يعبد آباؤنا". فهذا الحذف قام على الدَّليل ولا مناص حينئذ من تقدير المحذوف، وإلاَّ تعثَّر الفهم[44].

وأمَّا قول بعض النَّحويين : إنَّ المفعول يُحذف لغير دليل ويسمَّى (اقتصارا) كما قالوا في إعراب قوله جلَّ من قائل : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ والذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة، الآية : 9]، إنَّ" مفعول ﴿ يَشْعُرُونَ ﴾ محذوف للعلم به، تقديره : وما يشعرون أنَّ وبال خداعهم راجع على أنفسهم، أو اطلاع الله عليهم، والأحسن ألاَّ يُقدَّر له مفعول[...] والأوَّل يُسمَّى (حذف الاختصار)، ومعناه حذف الشيء لدليل، والثاني يسمَّى (حذف الاقتصار)، وهو حذف الشيء لا لدليل"[45].

فلا يوجد فيه أيُّ حذف، بل ينزل الفعل المتعدِّي فيه منزلة غير المتعدِّي سواء بسواء فلا يُذكَر المفعول ولا يُنوى، إذ المنوي كالثَّابت، ولا يُسمَّى محذوفا ؛ لأنَّ الفعل ينزل لهذا الغرض منزلة ما ليس له مفعول، وهذا ما قصده **"عبد القاهر الجرجاني"** بقوله : "اعلم أنَّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدِّية فهم يذكرونها تارةً، ومُرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتُقت منها للفاعلين من غير أن يتعرَّضوا لذكر

المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدِّي كغير المتعدِّي مثلا، فإنَّك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا"[46].

أمَّا **(الأبياري)** (ت1414هـ) فذهب إلى أنَّ المقصود بالحذف" إسقاط جزء من الكلام أو كلِّه لدليل، وهو خلاف الأصل، لذا فإنَّه إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى ؛ لأنَّ الأصل عدم التغيير، وإذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى، ولابدَّ للحذف من دليل"[47]. وهذا الدَّليل هو المُعتمد عليه في تقدير المحذوفات، فيلجأ النَّحوي آنذاك إلى إعادة تركيب الكلام بإعادة ذكره للمحذوف، وقد يتسع المقام بعد ذلك إلى عدَّة تأويلات أخرى يُرجَّح أقربها إلى تركيب الجملة وغرض المتكلِّم الأصلي. وبما أنَّ التَّعارض قائم بين الأصل النَّحوي والتَّركيب المحذوف فإنَّه يلزم التوفيق بينهما، وذلك إمَّا بتغيير الأصل وهذا متعذر، وإمَّا بتأويل الكلام مع مراعاة المعنى ؛ لأنَّ" التقدير الصحيح للمحذوفات عند النُّحاة يجب أن يُراعي أمرين أساسين هما: المعنى والصناعة النَّحوية، والمقصود بها الأصول النَّحوية العامة والقواعد الخاصة المتَّفق عليها، ولذلك يمنع النَّحويون بعض التقديرات - أحيانا - وإن كان المعنى يجيزها لأنَّ الأصول النَّحوية تتعارض معها، كما يقدِّرون أنواعا من المحذوفات - أحيانا أخرى - تبعا لما تُمليه المُقررات النَّحوية من أصول عامة، وقواعد خاصة وإن كان المعنى لا يحتاج إليها"[48].

معنى ذلك أنَّ الحذف الذي يجب على النَّحوي النَّظر فيه هو ما تقتضيه الصناعة النَّحوية والمعنى معًا، وذلك كأن يوجد خبرا بدون مبتدأ، أو العكس، أو شرطا بدون جزاء أو العكس أو معمولاً بدون عامل... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ النُّحاة يحتكموا في حذف بعض أجزاء التَّركيب وتقديرها إلى قاعدتين كبيرتين هما[49]:

أولها : تتمثَّل في الاحتكام إلى نظرية العامل، ويقتضي ذلك وجود أطراف ثلاثة : العامل، والمعمول، والعلامة الإعرابية، التي تُمثِّل أثر العامل في المعمول، فإذا لم يوجد في الجملة بعض هذه الأطراف يتحتم على النُّحاة تقدير ما لا وجود له منها.

وثانيها : نظام الجملة العربية، وقد كان معيار الإسناد هو الأساس الذي أقام عليه النُّحاة القدامى حدَّ الجملة، وكانوا ينظرون إلى المسند

والمسند إليه بأنَّهما عماد الجملة العربية، ويُطلق عليهما مصطلح "العمدة" ؛ لأنَّ توافرهما شرط كاف لقيام الجملة العربية التي بنى عليها النُّحاة تحليلاتهم. يقول(سيبويه) : "وهما ما لا يغنى واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك : عبد اللّه أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك : يذهبُ عبد اللّه، فلابدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن الاسم الأوَّل بدٌّ من الآخر في الابتداء، وممَّا يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبدُ اللّه منطلقا، وليت زيدا منطلقٌ ؛ لأنَّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[50].

2 – الحذف والتقدير والإضمار :

أ / الحذف والتقدير :

التقدير عبارة عن "وسيلة من أهم وسائل التأويل يلجأ إليها عالم اللُّغة - النَّحوي - لتفسير المخالفة التي قد تحدث بين القاعدة أو القانون اللُّغوي وبين النُّصوص المستعملة - المسموعة - رغبة في تحقيق قدرٍ مناسبٍ من التَّوافق بينهما"[51].

لكن رغم لجوء النُّحاة إلى التَّقدير من أجل توجيه القاعدة النَّحوية، فإنَّه لا يغتفر فيه - التقدير - التَّذرع بالتزام القاعدة التي لم تُستكمَل أسباب قيامها بالاستقراء الشامل.

ولا تقتصر مهمة التقدير في محاولة معرفة العامل المحذوف، بل يتناول محذوفات أخرى غير العامل، فهو يتناول حذف المفعول، وكذلك حذف الجملة بأسرها ؛ أي العامل والمعمول معا، أو هو افتراض صياغة المفردات أو الجمل أو سبكها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية[52].

وبين "الحذف" و"التقدير" تلازم ضروري، وقد قيل : " لولا الحذف والتقدير لفهمت النَّحو الحمير"[53]. فالحذف ليس إلاَّ تقدير مالا وجود له في اللفظ، كما أنَّ التقدير ليس إلاَّ حذف بعض أجزاء التركيب في نظر النُّحاة الذين طالما حمدوا الإيجاز وأوصوا به، وقد كان الحذف والتقدير لغة قوم يغلب عليهم الذكاء، وقالوا في إصابة المعنى بالكلام الموجز : "فلانٌ يقيل المحلَّ ويصيب المفصل" وهذا المثل يطلق على من يصيب المعنى

المقصود بكلام موجز، وقد سُمع "جعفر بن يحي" يقول لكُتَّابه : "إن استطعتم أن يكون كلامكم مثل التوقيع فافعلوا "[54].

فالحذف والتقدير يلتقيان في أنَّ كلا منهما أسلوب من أساليب" التأويل"، إلاَّ أنَّ هناك فروقا بينهما على الرَّغم من اتِّفاقهما في بعض القضايا تتمثل فيما يلي :

1- أنَّ الحذف لا يُشترط فيه بقاء اللَّفظ في المعنى والنية، أمَّا التقدير فيشترط فيه بقاء اللفظ في المعنى والنية، وعليه فالحذف أعمُّ من التقدير[55].

2- أنَّ الحذف يمتاز بعدم بقاء أثر المحذوف في اللَّفظ، أمَّا التَّقدير فيمتاز ببقاء أثر المقدَّر في اللَّفظ[56].

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التَّالي:" في ذمتي لأفعلن: ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير في ذمتي يمين، وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم".

ب/ الحذف والإضمار : يُقصد بالإضمار "أن يُضمر من القول المُجاور، لبيان أحد جزأيه"[57]، كقوله تعالى :ُّ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُم وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَهُمْ مُعْرِضُونَّ[الأنفال، الآية : 23]. وتقدير الكلام : "ولكن لا خير فيُفهِمهُم"، ذلك أنَّه يعلم بأنَّهُ ُّ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ ّ ؛ أي أفهمهم (لتولَّوا) من ذلك وعنادا، بعد فهمهم ذلك، فكيف وقد سُلبوا القوة الفاهمة.

وقد اشتبه على كثير من الدَّرسين الفرق بين "الإضمار" و"الحذف"، قال **"أبو حيَّان"** : "وهو موجود في اصطلاح النَّحويين، أعني أن يسمَّى الحذفُ إضماراً"[58]. وسبب ذلك" أنَّ أكثر ألفاظ النَّحويين محمولةٌ على التَّجاوز والتَّسامح، لا على الحقيقة، لأنَّ مقصدهم التقريبُ على المبتدئين والتعليم للناشئين"[59]. وتكمن العلاقة بين الحذف والإضمار في أنَّ كلاً منهما تقدير مالا وجود له في ظاهر النَّص[60]، فقد ثبت عن "سيبويه" أنَّه وصف المحذوف بالمضمر، قال : "ويجوزُ هذا أيضا على قولك: شاهِداك، أي ما ثبت لك شاهِداك، قال الله تعالى :ُّ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌّ[محمد، الآية : 21] فهو مثله، فإمَّا أن يكون أُضمر الاسم وجعل هذا خبره، كأنَّه قال : أمري طاعةٌ ُّ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌّ أو يكون الخبر، فقال: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ"[61].

وقال أيضا:" هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبني عليه مظهرًا ، وذلك أنَّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلتُ : عبد اللّه وربِّي، كأنَّك قلت: ذاك عبد اللّه، أو هذا عبد اللّه"[62].

كما جمع **(أبو حيَّان)** في "تفسير البحر المحيط" بين اللَّفظين، قال : " وأن لو يشاء: جواب قسم محذوف ؛ أي: وأقسموا لو شاء اللّه لهدى النَّاس جميعا ، ويدلُّ على إضمار هذا القسم وجود أن مع لو"[63]. فقد قال عن القَّسم مرَّة أنَّه محذوف ومرَّة أنَّه مضمَر، وهذا دليل على أنَّه لا يرى فرقًا بين اللَّفظين. وقال أيضا : لا ترى أنَّه - الفاعل - إذا أُضمر بطُل عمله، ولا يجوز أن يُقال : محذوف ؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف "[64]. وهنا أيضا ذكر مرَّة الإضمار ومرَّة الحذف بمعنى واحد، وهذا يمثل دليلا على التقارب بين اللَّفظين في نظر النُّحاة : "فالحذف يتعلق بما لُفظ به، ثمَّ حُذف تخفيفا وقطع منه، في حين أنَّ الإضمار يمسُّ ما لم يُنطق به، ولكنَّه مضمر في النية مخفيٌّ في الخلد"[65].

أمَّا **"ابن جني"** فقد وقف من المصطلحين موقفين متباينين هما :

الموقف الأوَّل : يتمثَّل في أنَّه فرَّق بين الحذف والإضمار، فقد رأى أنَّ الفاعل لا يحذف، بل يُضمر، قال : "فلو قُلت : جاءني من الكرام ؛ أي: رجلٌ من الكرام، أو حضرني سواك ؛ أي : إنسان سواك، لم يحسُن ؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف"[66].

الموقف الثاني : ويظهر فيه أنَّه يسوِّي بين الحذف والإضمار، ففي معرض تحليله للتَّركيب : أزيد قام ؟ صرح **(ابن جني)** بأنَّ "زيد": "مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل"[67]، ويبدو من قوله هذا أنَّ الإضمار يمثِّل أدقُّ درجات الحذف.

أمَّا **(السهيلي)** (ت 581 هـ) فيقول في بيان وجه الفرق بين الحذف الإضمار : "والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما ، وهو واضح لا خفاء فيه ولا غُبار عليه"[68]. وقد تنبَّه **(ابن مالك)** (ت 672 هـ) إلى الفرق بين المصطلحين فقال : "ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور منويٌّ معه استقرَّ، أو شبهه"[69]. ويقول : "وخُصَّ ذو الرفع - يعني الضمير - بالخفاء وجوبا في نحو :

افْعَل ونَفْعَل وأَفْعَل وتَفْعَل يا رجل، وجوازًا في نحو: زيدٌ فعل"[70]. والذي يبدو من القولين أنَّ ابن مالك يسمِّي الإضمار خفاءً، ويسمِّي الحذف منويا.

كما ميَّز **(الزركشي)**(ت794هـ) بين المصطلحين بقوله : "والفرق بينه - الحذف - وبين الإضمار أنَّ شرط المضمر بقاء أثر المقدَّر في اللَّفظ... وهذا لا يُشترط في الحذف"، وهذا يعني أنَّ المُضمر يجب أن يترُك أثره (الدَّليل) وهذا شرط، في حين أنَّ الحذف لا يشترط في المحذوف ترك الدليل. ويضيف قائلا : "لابدَّ أن يكون فيما أُبقي دليل على ما أُلقي"[71].

والجدير بالذكر أنَّ الحذف يتعدَّد تبعا لتقسيم النَّحويين له، فمنه حذف واجب ومنه حذفٌ جائز وحذفٌ ممتنع. والحذف الجائز هو ما توفر فيه الدَّليل على المحذوف، وأمَّا الحذف الواجب فهو الحذف الذي لا يظهر له أثر في الاستخدام الفعلي للُّغة، وقد حدَّده النَّحويون ليتسنَّى لهم إرجاع بعض الصِّيغ إلى الأشكال النَّظرية، ومن الحذف الواجب حذف الفعل وفاعله في النِّداء، ومنه حذف الأفعال العاملة في بعض المصادر متى اقترنت بالدلالة على معنى خاص، والحذف الممتنع هو الحذف الذي لم تتوفَّر شروطه، أي : الحذف الذي لم تتوفر القرينة والدَّليل على العنصر المحذوف، فمتى انعدم الدَّليل امتنع لما في ذلك من تكليف العلم بالغيب، ومنه امتناع حذف العنصرين المتلازمين، كحذف الفعل دون فاعله أو العكس[72].

ثالثًا/من مواضع التَّأويل بالحذف في تفسير البحر المحيط :

1- حذف المبتدأ :

يعدُّ المبتدأ والخبر الركنين الأساسيين في بناء الجملة العربية، فلابدَّ من ذكرهما إلاَّ أنَّ النُّحاة أجازوا حذف أحدهما إذ دلَّت عليه قرينة لفظية أو حالية ؛ وذلك" لأنَّ الألفاظ إنَّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللَّفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مرادا حكمًا وتقديرًا"[73]. وقد بيَّن **(أبو حيَّان)** أنَّ المبتدأ قد يُحذف جوازا أو وُجوبا مع وجود قرينة، قال : "مثال حذفه جوازا لقرينة: صحيح، لمن قال: كيف زيدٌ؟ ومِسكٌ، عند شمِّ طِيب، و: إنسانٌ، عند رُؤية شبح، وقال الشاعر[74](الطويل):

إِذَا ذُقْت فَاهَا قُلتُ : طَعمُ مُدَامَةٍ مُعَتَّقَة ممَّا تجيءُ به التُّجُرُ

أي : هذا طعمُ مُدامة[75]، ولو كان هذا معرفة لجاز جعلُه مبتدأ محذوف الخبر، وممَّا يُحسِّنُ الحذف دخول فاء الجزاء جعلُه مبتدأ مالا يصلح أن يكون مبتدأ ، لقوله تعالى :ﱡ مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﱠ [فصلت، الآية : 46] ؛ أي فصلاحه لنفسه"[76].

وفي قوله تعالى :ﱡ وَمَثَلُ الذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ واللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ[البقرة، الآية : 265].

الشاهدُ في الآية قوله :ﱡ فَطَلٌّ ﱠ ، فهي جملة واقعة في محلِّ جزم جواب الشرط ؛ لأنَّ حرف الشرط جازم، ولاقتران الشَّرط بالفاء، ولكنَّ الذي يُلحظ هو أنَّ في الآية لفظا واحدًا ، والمعروف أنَّ الجملة العربية لا تتكوَّن من كلمة واحدة، وهذا دليل على أنَّ في الآية حذفا يقتضي التقدير. وقد بدأ **"أبو حيَّان"** تأويل الآية الكريمة بقوله:" فطلٌّ جواب للشرط، فيحتاج إلى تقدير، بحيث تصير جملة"[77]، ثمَّ ذكر ثلاثة آراء مختلفة:

الأوَّل : أنَّ طلٌّ : مبتدأ مرفوع خبره محذوف، والتقدير هو: فطلٌّ يُصيبها.

وقد ابتدأ بالنكرة ؛ لأنَّها جاءت في جواب الشرط، الذي هو من جملة المسوِّغات للابتداء بالنَّكرة[78]. واستدلَّ على ذلك بالمثل القائل : "إنْ ذهب عير، فعيرٌ في الرِّباط"[79]، وتقدير المحذوف هو "يُصيبها" أو"مُصيبها" في جملة الجواب مأخوذ من جملة الشرط في قوله :ﱡ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا ﱠ .

الرَّأي الثاني : قُدَّر أنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره : "فالذي يُصيبُها طلٌّ" ، أو" فمُصيبها طلٌّ".

أمَّا الرَّأي الثالث : فيرى أنَّه فاعل بفعل محذوف، تقديره : "فيُصيبها طلٌّ" ، ثمَّ علَّق على هذه الآراء بقوله : "وكلُّ هذه التقادير سائغة، والآخر يحتاج إلى حذف الجملة الواقعة جوابا، وإبقاء معمول لبعضها ؛ لأنَّه متى دخلت الفاء على المضارع فإنَّما هو على إضمار المبتدأ"[80].

وقد ذهب**(أبو حيَّان)** إلى تقدير محذوف في الجملة قبل الفعل، أي:" فهي يُصيبُها وابلٌ" ، والضمير يعود على لفظ "الجنة" المذكور في الآية، وقد استدلَّ على ذلك بقوله تعالى :ﱡ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمْ اللّهُ مِنْهُ وَاللّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﱠ المائدة، الآية : 95]، والتقدير: هو ينتقم منه[81].

2- حذف الخبر :

من ذلك ما نقله **"أبو حيَّان"** عن اختلاف النُّحاة في إعراب كلمة ﴿كَدَأْبِ﴾ في قوله تعالى :﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَونَ﴾ [الأنفال، الآية : 52] وحكم على معظم الآراء إمَّا بالضَّعف أو بالبعد باستثناء الرَّأي الذي يعتبر فيه إعراب ﴿كَدَأْبِ﴾ على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره : "دأبهم كدأبِ آل فرعون"، وهذا رأي "الزَّجاج"[82].

يقول **(أبو حيَّان)** : "واختلفوا في إعراب كدأب فقيل: هو خبر مبتدأ محذوف، فهو في موضع رفع، التقدير : دأبهم كدأب [...]، وقيل : بفعل منصوب من معنى (لن تغني) [...]، وقيل هو نعت لمصدر محذوف تقديره : كفرًا كدأب، والعامل فيه كفروا قاله الفراء، وهو خطأ [...]، وقيل : بفعل محذوف يدل عليه كفروا ، والتقدير : كفروا كفرا كعادة آل فرعون"[83].

أمَّا **(الفرَّاء)** فيرى أنَّ إعراب ﴿كَدَأْبِ﴾ هو نعت لمصدر محذوف، وهو" كفرًا"، والعامل فيه هو الفعل الذي يتقدم عليه كفروا في قوله تعالى:﴿إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ﴾ [آل عمران، الآية : 10] ؛ أي : "كفرت اليهود ككفر آل فرعون وشأنهم"[84].

وقد علَّل **(أبو حيَّان)** تخطئته **(للفرَّاء)** بقوله : "وما ذهب إليه الفراء خطأ ؛لأنه إذا كان معمولا للصّلة كان من الصّلة، ولا يجوز أن يخبر عن الموصول حتى يستوفي صلته ومتعلقاتها ، وهنا قد أخبر، فلا يجوز أن يكون معمولا لما في الصّلة"[85].

ومن أمثلة حذف الخبر عند **(أبي حيَّان)** ما جاء في تفسيره لقوله تعالى :﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلَّ شَيءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ حَبًّا مُتَراكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُشْتَبِهٍ أُنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَومٍ يُؤْمِنُون﴾[الأنعام، الآية : 99]، فقد قرأ الأعمش ومحمد بن أبي ليلى وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم و(جناتُ) بالرَّفع وفيها وجهان :

1 - أن تكون مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف كقوله تعالى﴿ : وَحُورٌ عِينٌ﴾[الواقعة، الآية : 22].

2 - أن تكون مرفوعة معطوفة على "قنوان"، قال **(أبو حيَّان)** : "وهذا العطف هو على أن لا يلاحظ فيه قيدٌ وَمِنَ النَّخْلِ ، فكأنَّه قال: من النخل قنوانٌ دانيةٌ وجنات من أعناب حاصلة"[86].

وقد دافع **"أبو حيَّان"** عن قراءة الرَّفع في (جنات) التي أنكرها أبو عبيد وأبو حاتم، ونقل ما أجازه **"النَّحاس"** (ت 338 هـ) من تقدير، قال : "وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة، حتى قال أبو حاتم : هي مُحال لأنَّ الجنات من الأعناب لا تكون من النخل"[87]. ويضيف قائلا : "ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ولها التَّوجيه الجيِّد في العربية وُجهت على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر فقدَّره(النَّحاس)[88] (ولهم جنات)، وقدَّره (ابن عطية)[89] (ولكم جنات)، وقدَّره (أبو البقاء) (ومن الكرم جنات)[90]، وقدَّره : ومن الكرم، لقوله : وَمِنَ النَّخْلِ، وقدَّره (الزمخشري)[91] (وثمَّ جنات من أعناب) ؛ أي: مع النخل ونظيره قراءة من قرأ وَحُورٌ عِينٌ [الواقعة، الآية : 22]، بالرَّفع، بعد قوله تعالى : وَحُورٌ عِينٌ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ [الصافات، الآية : 45]، تقديره : (ولهم حورٌ)، وأجاز مثل هذا (سيبويه) و(الكسائي)، ومثله كثير"[92]. ويظهر من قول**"أبي حيَّان"** أنَّه ينهج طريقة" سيبويه" و"الفراء" في التأويل بالرَّفع على الابتداء على تقدير الخبر مقدما أو مؤخرا.

3 - حذف الفاعل :

يُعرِّف **(أبو حيَّان)** الفاعل بقوله : "هو المفرَّغ له العامل على جهة وُقوعه منه أو تركه، فالمفرَّغ له العامل يكون اسما ظاهرا أو مضمرا، أو مقدَّرا"[93].

وحذف الفاعل لا يجوز إلاَّ في فاعل المصدر، نحو قوله تعالى : نحو لاَ يَسْئَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءَ دُعَاءَ الخَيرِ [فصلت، الآية : 49] ؛ أي : "دعائه للخير"، وجوَّزه "الكسائي" مطلقا لدليل، وخرَّج عليه قوله تعالى : نحو كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ [القيامة، الآية : 26] ؛ أي : الرُّوح، وقوله : نحو حَتَى تَوَارَتْ بِالحِجَابْ [ص، الآية : 32] ؛ أي : الشمس.

يقول**(أبو حيَّان)** في تفسيره لقوله تعالى: أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ القُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٌ لِأُوْلِي النُّهَى [طه، الآية : 128]" قرأ الجمهور (يهدِ) بالياء، وقرأها "ابن عباس والسلمي" بالنون(نَهدِ)، ويعني بالإهلاك، الإهلاك النَّاشئ عن تكذيب الرسل وترك الإيمان بالله واتباع رسله، والفاعل لـ(يَهدِ) ضميرٌ عائدٌ على الله تعالى،

ويُؤيِّد هذا التَّخريج قراءة (نَهدِ) بالنون، ومعناه : نبيِّن، قاله الزجاج، وقيل: الفاعل مقدَّر تقديره (الهُدى) أو الآراء والنظر والاعتبار[...]، وقال ابن عطية: وهذا أحسن ما يقدَّر به عندي"[94].

وقد تبنى **(أبو حيَّان)** الرَّأي الذي يذهب إلى تقدير الفاعل في قوله ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾، وهو رأي الزجاج[95]، يقول : "وأحسنُ التَخاريج : الأوَّل، وهو أن يكون الفاعل ضميرا عائدا على الله، كأنَّه قال: أفلم يبيِّن الله ؟ ومفعول (يُبيِّن) محذوفٌ، أي : يبيِّن العبر بإهلاك القرون السابقة"[96]. وفي كلام **(أبي حيَّان)** وجهة نظر، فقد ناقض أوَّل كلامه بآخره، حين قال : "وقيل : الفاعل مقدَّر... وهو قول (المبرد)، وليس بجيِّد إذ فيه حذف الفاعل"[97]. ذلك أنَّه" ليس في هذا القول أنَّ الفاعل محذوف ؛ بل فيه أنَّه مُقدَّر ولفظ (مقدَّر) كثيرًا ما يُستعمل في المضمر، وأمَّا مفعول(يهدِ) ففيه وجهان أحدهما : أنَّه محذوف، والثاني : أن يكون يُكوِّنَ الجملة من(لم) وما في حيِّزها، لأنَّها مُعلَّقة له فهي سَادَّة مسدَّ مفعوله"[98]. وقيل : إنَّ الفاعل لـ (يهدِ) مضمر وهو المصدر، تقديره : أفلم يهدِ الهُدى لهم، وقيل : الفاعل مضمر تقديره : أفلم يهدِ الأمر لهم كم أهلكنا، وذهب الكوفيون إلى القول بأنَّ (كم) هو فاعل (يهدِ) وهو غلطٌ في رأي البصريين ؛ لأنَّ (كم) لها صدر الكلام ولا يعمل ما قبلها فيها إنَّما يعمل فيها ما بعدها، كـ (أي) في الاستفهام، والعامل في (كم) الناصب لها عند البصريين هو الفعل (أهلكنا)[99].

4 - حذف المفعول به :

يكثر حذف المفعول به بكثرة في مفعول المشيئة والإرادة وغيرها، كما يرد في غيرهما، ومن شواهد حذف المفعول به في" تفسير البحر المحيط" ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَالِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[آل عمران، الآية : 175].

الشاهد في هذه الآية مجيء الفعل ﴿ يُخَوِّفُ ﴾ متعدِّيا إلى مفعول، والأصل هو أن يتعدَّى هذا الفعل إلى مفعولين بسبب التَّضعيف وهو من باب "أعطى"، فإنَّه كان قبل التَّضعيف متعدّ إلى مفعول واحد، فزاده التَّضعيف مفعولا ثانيا، وهو من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر اقتصارا أو اختصارا وهنا تعدَّى إلى فعل واحد والآخر محذوف، ورأى **"أبو حيَّان"** أنَّ هذه الآية تحتمل عدَّة أوجه هي[100] :

أولا : أن يكـــون المفعـــول الأوَّل محـــذوفا، وتقـــديره : "يخـــوِّفكم أولياءه"[101]، والمقصود بأوليائه هنا الكُفار، ولابدَّ من حذف المضاف، أي : شُّر أوليائه، لأنَّ الذَّوات لا يُخاف منها.

ثانيا : أن يكون المفعول الثاني هو المحذوف، أولياءه هو الأول، والتقدير: يخوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ، شرَّ الكفار، ويكون المقصود بـ- أَوْلِيَاءَهُ في هذا الوجه هم المنافقون، ومن في قلبه مرض ممن تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج، والمعنى : أنَّ تخويفه لا يتعدَّى المنافقين، ولا يصل إليكم تخويفه.

ثالثا : أنَّ المفعولين محذوفين، وأَوْلِيَاءَهُ نصب على إسقاط حرف الجر، والتقدير: يخوِّفكم الشرَّ بأوليائه، والباء للسبب، أي: سببت أوليائه، فيكونون هم آلة التخويف لكم.

وفي قوله تعالى : يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ [النساء، الآية : 26].

يذهب البصريون إلى أنَّ مفعول يُرِيدُ في قوله: يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ محذوف، تقديره : "يريد الله تحليل ما حلَّل وتحريم ما حُرِّم"، والمعنى: يريد الله تكليف ما كلَّف به عباده وقد تأوَّلوه بذلك لئلا يُؤدِّي ذلك إلى تعدِّي الفعل إلى مفعوله المتأخر عنه بواسطة "اللام"، وهذا لا يجوز عندهم، وإلى إضمار أن بعد لام ليست "لام الجحود" ولا "لام كي"، وكلاهما لا يجوز عند البصريين[102]، والبعض قدَّره بقوله : "أراد به ليبيِّن لكم"[103]. وقال **"النَّحاس"** : "وزاد الأمر على هذا حتى سمَّاها بعض القُراء(لام أنْ) وقيل : المعنى يُريد الله هذا من أجل أن يبيِّن لكم"[104].

ويذهب بعض النُّحاة إلى أنَّ اللاَّم هي النَّاصبة بنفسها من غير إضمار لـ "أن"، وما بعدها مفعول به لـ يُرِيدُ، ومنع البصريون ذلك، لأنَّ اللاَّم لا تستعمل للجرِّ في الأسماء فلا يجوز أن ينصب بها، وهذا مذهب الكوفيون.

أمَّا مذهب البصريين فهو أنَّ التقدير : "لأنْ يبيِّن"، والمفعول به مضمر، تقديره : "يريد الله هذا".

فقد اختلف النُّحاة في اللاَّم من قوله لِيُبَيِّنَ، فمذهب (سيبويه) - رحمه الله تعالى - أنَّ التقدير : "لأن يبيِّن"، والمفعول به مضمر تقديره :

"يريد الله هذا"، فإن كانت" لام الجرِّ" أو" لام كي" فلابدَّ فيهما من تقدير" أن" ؛ لأنَّهما لا يدخلان إلاَّ على الأسماء، وقال "الفراء" والكوفيون: اللام نفسها بمنزلة "أنْ" وهو ضعيف[105].

أمَّا **(أبو حيَّان)**، فيقول : "ويجوز عندي أن يكون مفعولُ لِيُبَيِّنَ ضميرا محذوفا، يُفسِّره مفعولُ وَيَهْدِيَكُمْ، نحو: ضربت أو أهنت زيدًا، والتقدير: ليبيِّنها لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ؛

أي : ليبيِّن لكم سنن الذين من قبلكم"[106].

5- حذف المضاف إليه :

غالبًا ما يكثر حذف المضاف إليه في ياء المتكلِّم، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأعراف، الآية:151]، وفي أيٍّ، وكلٍّ، وبعض، وفي غيرهن، كما جاء في قوله : ﴿فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة، الآية : 38] بضم بلا تنوين، أي : "فلا خوفُ شيء عليهم".

أمَّا **(أبو حيَّان)** فإنَّه يرى بأنَّ المضاف إليه قد يحذف من الكلام بشرط أنْ يبقى معنى الإضافة قائما، يقول : "وقد تلزم الإضافة معنى لا لفظا اسما، وإن كان يجوز فيها الإضافة لفظا ومعنى، وذلك بحذف ما يضاف إليه"[107]، فمن ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الأعراف، الآية : 04]، والشاهد في الآية قوله : ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ حيث بني الظرفان على الضَّم، وكان الأصل فيهما أن ينصبَا وأن يضاف إلى اسم بعدهما، يقول **"ابن عادل الحنبلي"**(ت 880 هـ): "وإنَّما بني على الضَّم لما قطعت عن الإضافة لأنَّ غير الضَّمة من الفتح والكسرة تشبيه بما يدخل إليهما وهو النَّصب والجر"[108]. ويرى **"أبو حيَّان"** أنَّ سبب حذف المضاف إليه في هذه الآية هو أنَّ "قبل وبعد" مبنيان على الضَّم ؛ ذلك أنَّهما مقطوعتان عن الإضافة لفظا مع بقاء نيَّة الإضافة[109].

6- حذف جملة جواب الشرط :

في قوله تعالى : ﴿وَلَتَجِدَنَّهُم أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى الحَيَاةِ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾[البقرة، الآية : 96]، نقل **"أبو حيَّان"** الخلاف

بين البصريين والكوفيين حول" لو الإمتناعية"، حيث يرى البصريون أنَّ جوا بُ لَوْ محذوف تقديره:" لو يعمر ألف سنة لسرَّ بذلك"، فحذف مفعولُ يَوَدُّ لدلالةُ لَوْ يُعَمِّرُ عليه، وحذف جوابُ لَوْ لدلالةُ يَوَدُّ عليه[110]. أمَّا الكوفيون فيرون أنُّ لَوْ هنا مصدرية بمعنى "أنَّ" فلا يكون لها جواب[111]. وقد تبنَّى **(أبو حيَّان)** مذهب البصريين فيما يتعلق بـُ يَوَدُّ الحاملة لمعنى الشَّرط يدلُّ على ذلك ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى:ُّ وَلَو تَرَى إِذَا وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤمِنِينَ [الأنعام، الآية : 27]، يقول : "وجواب" لو "محذوف لدلالة المعنى عليه تقديره : لرأيت أمرا شنيعًا وهولاً عظيما وحذف جواب لو لدلالة الكلام عليه جائز فصيح. ومنه : وَلَوْ أَنَّ قُرءآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ [الرعد، الآية : 31]، وقول الشاعر[112](الطويل) :

وَحَدِّكَ لَو شَيء أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَم نَجِدْ لَكَ مَدفَعا

أي : ولو شيئا أتانا رسوله سواك لدفعناه"[113].

وفي قوله تعالى: ٌّ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوْا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الّذِنَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَّا عَرَفُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللّهِ عَلِى الكَافِرِينَ [البقرة، الآية : 89]، يرى **(أبو حيَّان)** أنَّ "الأولى أن يكون الجواب محذوفا - جواب لما - لدلالة المعنى عليه، وأن يكون التقدير: ولمَّا جاءهم كتابٌ من عند الله مصدق لما معهم كذبوه، ويكون التَّكذيب حاصلا بنفس مجيء الكتاب من غير فكرٍ فيه ولا رويَّة بل بادروا إلى تكذيبه"[114].

وفي قوله تعالى: ٌّ وَلَقَدْ هَمَّت بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلاَ أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ [يوسف، الآية : 34]، يذهب **"أبو حيَّان"** إلى القول بأنَّ جوابُ لَوْلاَ محذوف لدلالة ما قبله عليه[115]. والتقدير : "لولا أن رأى برهان ربِّه لهمَّ بها"، فكان موجدا لهمٍّ على تقدير انتفاء رؤية البرهان، ولكنَّه وجد رؤية البرهان فانتفى الهم[116].

ويبدو أنَّ **(أبا حيَّان)** قال بالحذف في هذه الآية مراعاةً لصحة المعنى، رغم أنَّ حذف جوابُ لَوْلاَ لا يجوز عند أكثر النُّحاة ؛ لأنَّه أصبح عوضا عن الخبر المحذوف.

وبناءً على ما تقدَّم يُمكن القول إنَّ التَّأويل بالحذف يعدُّ ـ بحق ـ من أهم المقولات في النَّظريَّة النَّحوية العربيَّة التي تحمل عدَّة معانٍ تأويلية لجأ إليها النُّحاة لإخضاع الكثير من النُّصوص المخالفة للقواعد النَّحوية، ويتم ذلك أساسًا بافتراض أبعادٍ غير موجودة في النَّصوص اللُّغويَّة، وعن طريق هذا الافتراض يصل النُّحاة إلى موقفٍ من خلاله يُمكن التَّوفيق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النَّحوية المتوصل إليها، وبين النُّصوص اللُّغويَّة المنطوقة التي لا تتطابق مع الضوابط الموضوعة.

الهوامش

[1]- ينظر: السعيد شنوقة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 2009م، ص 248.

[2]- إدريس حمروش، التَّأويل في النَّحو العربي، موقف القدامى والمحدثين، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، ع 1، 2005م، ص 100.

[3]- يذهب الباحث" نصر حامد أبو زيد" إلى أنَّ سيبويه" كان يُكثرُ من استعمال لفظة (التأويل) إزاء العبارات التي يحتاج تحليلها إلى بعض التعمق". ينظر: نصر حامد أبو زيد، التأويل النحوي في كتاب سيبويه، مجلة ألف، تصدر عن الجامعة الأمريكية، القاهرة، ع 8، 1988م، ص 89.

[4]- أبو حيانَّ الأندلسي (محمد بن يوسف ت 745 هـ)، التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، حقَّقه : حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1418 هـ/ 1997 م، ج4، ص 300. السيوطي (جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر ت 911 هـ)، الاقتراح في أصول النَّحو، ضبطه وعلَّق عليه: عبد الحكيم عطيَّة، راجعه وقدَّم له: علاء الدِّين عطيَّة، دار البيروني، ط 2، 1427 هـ/2006م، ص 62.

[5]- أبو حيانَّ الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ/1993م ج1، ص 476.

[6]- المصدر نفسه، ج4، ص 309.

[7]- الخليل بن أحمد الفراهيدي (أبو عبد الرحمن 175 هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، (د، ط)، (د، ت)، ج8، ص 396.

[8]- أبو عبيدة (معمر بن المثنى ت 209 هـ)، مجاز القرآن، تحقيق : محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، (د، ط)، القاهرة، 1381هـ/1980م، ج1، ص 86.

[9]- هو أحمد بن يحي بن يسار أبو العباس ثعلب الشيباني، إمام النحاة الكوفيين، أخذ عن الجمحي وابن سلام ونفطويه، له من المؤلفات "الفصيح" و"اختلاف النحويين". ينظر : الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين أبو عبد الله ت 748 هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وكامل الخراط، مؤسسة الرّسالة، ط 11، بيروت، 1422هـ/2001م، ج4، ص 5.

[10]- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري ت 711 هـ)، لسان العرب، دار صادر، (د، ط)، بيروت، (د، ت)، ج11، ص 33.

[11]- الجوهري (إسماعيل بن حماد ت 393هـ)، الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1990م، ج4، ص 1627، مادة : (أَوَلَ).

[12]- الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ت 1094 هـ)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللُّغوية، أعدَّه ووضع فهارسه : عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م. ص 261.

[13]- ابن الأثير (مجد الدِّين أبو السماءات المبارك بن محمَّد الجزري ت606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمَّد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، (د، ط)، بيروت، لبنان، (د، ت)،ج1، ص 80.
[14]- ابن منظور، لسان العرب، مج 11، ص 32. مادة : (أَوَلَ).
[15]- المصدر نفسه، مج 11، ص 33.
[16]- المصدر نفسه، مج 11، ص 33.
[17]- الفيروزآبادي (مجد الدِّين محمد بن يعقوب ت 817 هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرِّسالة، بإشراف : محمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط 8، بيروت، لبنان، 1426 هـ/2005م، ص 963.
[18]- ابن يعيش (موفق الدِّين أبو البقاء بن علي الموصلي ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م، ج 1، ص 51.
[19]- وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، كلية العلوم الإنسانية،(د، ط)، تونس،(د، ت)، ص 102.
[20]- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النَّحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة، 2005م، ص258-259.
[21]- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن أبي سعيد النَّحوي ت 577 هـ)، الإنصاف في مسائل بين النَّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،(د، ط)، صيدا، بيروت، لبنان، 1428هـ/2007م، ج1، ص 59.
[22]- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح :عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408هـ/1988م، ج3، ص103.
[23]- الجرجاني(عبد القاهر ت 471 هـ)، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، (د، ط)، القاهرة، (د، ت)، ص 87.
[24]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 32.
[25]- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكليَّة التي بنى عليها النُّحاة أراءهم، تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة، 2006م، مج 2، ص 334.
[26]- مصطفى السعدني، تأويل الشعر قراءة أدبية في فكرنا النحوي، منشأة المعارف،(د، ط)،الإسكندرية، 1996م، ص 23.
[27]- صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1419هـ/1998م، ص 144.
[28]- محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النَّحو العربي، دار المعرفة الجامعية،(د، ط)، الإسكندرية، 2007م، ص 671.
[29]- غازي مختار طليمات، أثر التأَّويل النَّحوي في فهم النص، مجلة كلية الدِّراسات الإسلامية والعربية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ع15، 1418هـ/1998م، ص 249.

(30)- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النَّحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002م، ص 209.
(31)- عبد الفتاح أحمد الحموز، التَّأويل النَّحوي في القرآن الكريم، ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، الرِّياض، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984 ج1، ص 17.
(32)- محمود الجاسم، مفهوم التأويل النحوي، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي، جدة، مج3،ج6، 1422هـ/2001م، ص 448.
(33)- علي ناصف النجدي، من قضايا اللغة والنحو، طبع ونشر مكتبة نهضة مصر،(د، ط)، القاهرة، 1376هـ/1957م، ص 88.
(34)- المرجع نفسه، ص 91.
(35)- يقصد بالتوجيه : "ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منهما وما يؤثِّر فيهما، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير أو تعليل أو استبدال أو احتجاج، سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظر له، أم لم يُصغ". سحر سويلم راضي، التوجيه النَّحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبع، بلنسية للنشر والتوزيع، ط1، المنوفية، مصر، 1429هـ/2008م، ص 29. ومن أمثلة التَّوجيه ما ورد في تفسير البحر المحيط الأندلسي لقوله تعالى : ﴿ لاَ يَعْلَمُونَ الكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ﴾البقرة، الآية : 78]. يقول "أبو حيان" : "إلا أمانِيَّ استثناء منقطع ؛ لأنَّ الأماني ليست من جنس الكتاب ولا مُندرجة تحت مدلوله، وهو أحد قسمي الاستثناء المنقطع، وهو الذي يتوجَّه عليه العامل، ألا ترى أنَّه لو قيل: لا يعلمون إلاَّ أمانِيَّ لكان مستقيما، وهذا النَّوع من الاستثناء فيه وجهان: **أحدهما :** النَّصب على الاستثناء وهي لغة أهل الحجاز، **والوجه الثاني :** الإتِّباع على البدل وهي لغة تميم. فنصبُ أمانيَّ من الوجهين، والمعنى إلاَّ ما هم عليه من أمانيهم، وأمانيهم أنَّ الله يعفو عنهم ويرحمهم ولا يؤاخذهم بخطاياهم". أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص 442.
(36) - يقصد به" حذف الحركة أو الكلمة من اللفظ مع بقائه في النية". ينظر : محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م، ص 146. ومن أمثلتة ما ورد في "تفسير البحر المحيط" حول قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الحُطَمَةُ نَارُ اللهِ المُوقَدَةُ ﴾[الهمزة الآية : 5-6] أي: هي نار الله. ينظر: أحمد جميل ظفر، النَّحو القرآني قواعد وشواهد، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط 2، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1998م، ص 220. فالمبتدأ في الآية السابقة "محذوف جاء في جواب الاستفهام، والضمير المقدَّر دلَّ عليه سياق المقام ؛ أي هي ؛ أي الحطمة". أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج 8، ص 510.
(37)- تعدُّ ظاهرة "الحمل" واحدة من أبرز الصور والطرق التي اعتمدها النُّحاة في القياس والتعليل، فالناظر في ما وصلنا من مؤلفات نحوية لا يعدم وجود جملة من العبارات التي تشير إلى اعتماد النُّحاة على "الحمل" في تخريج الكثير من الشواهد عن طريق هذه الظاهرة، وذلك بإلحاق مصطلح بآخر لوجه من وجوه الشبه بينهما ويكون ذلك بأن يتخذ مصطلح أساسًا في القياس، ثمَّ يحمل عليه ما يُماثله في حكم من الأحكام. ينظر: لينا علي محمود الجراح،

الحمل والمحمول في النحو العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، دار اليازودي، ط 1، إربد، عمان، الأردن، 2012م، ص 16.

(38)- ينظر : مراجع عبد القادر بالقاسم الطِلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، منشورات جامعة قار يونس،(د، ط)، بنغازي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،(د، ت)، ص 503.

(39)- كتاب العين، ج3، ص 201-202. مادة : (حذف).

(40)- الصحاح، ج4، ص1341. مادة : (حذف).

(41)- لسان العرب، ج9، ص93. مادة : (حذف).

(42)- الرُّماني (علي بن عيسى ت 386 هـ)، رسالتان في اللغة، تحقيق : إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1984م، ص 70.

(43)- ابن جني(أبو الفتح عثمان ت 392 هـ)، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية،(د، ط)،(د، ت) ،ج2، ص 360.

(44)- تمَّام حسَّان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 1413هـ/1993م، ص 204.

(45)- يُنظر : السمين الحلبي (أحمد بن يوسف ت 756 هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم،(د، ط)، دمشق،(د، ت)، ج 1، ص 128.

(46)- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص154.

(47)- إبراهيم الأبياري، الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب،(د، ط)، 1405هـ/1984م، ج 3، ص 81.

(48)- طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ط)، الإسكندرية، 1998م، ص 155.

(49)- ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النَّحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006م، ص 259-260.

(50)- سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 23.

(51)- كمال سعد، الحذف والتقدير في بنية الكلمة، دار العلوم،(د، ط)، القاهرة، 1993م، ص201. نقلا عن : أحمد براهيمي، من مظاهر تأصيل التَّأويل النَّحوي، مجلة المصطلح، مخبر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية وإنجاز معجم موحد لها، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ع 11، 2015م، ص 176.

(52)- ينظر : علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النَّحو العربي، ص 208-209.

(53)- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص 203.

(54)- ابن الأثير، المثل السائر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط 2، القاهرة،(د، ت)، ج 3، ص 310.

(55)- ينظر : نَكَري (القاضي عبد النبي عبد الرسول الأحمد)، دستور العُلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرَّب عباراته إلى العربية : حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م، ج 2، ص 14.

[56]- التهانوي (محمد علي بن محمد الحنفي ت 1158 هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق : عادل دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، نقل النَّص الفارسي إلى العربية : عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 1996م، ج 1، ص 632.

[57]- مرشد سعيد أحمد محمود، الحذف والتقدير في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه (مخطوطة)، إشراف: علي ملك ذو الفقار، الجامعة الإسلامية، بهاول بُور، 1995م، ص 13.

[58]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط،ج1، ص 643.

[59]- السهيلي(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت 581 هـ)، نتائج الفكر في النَّحو، حقَّقه وعلَّق عليه: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمَّد معوَّض، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1412هـ/1992م، ص 127.

[60]- يذهب البعض إلى أنَّ الإضمار قسم من أقسام القياس. ينظر: إبراهيم الأبياري، الموسوعة القرآنية، ج3، ص 83.

[61]- سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 141.

[62]- المصدر نفسُه، ج 2، ص 130.

[63]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 5، ص 383.

[64]- أبو حيَّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حققه: حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1418هـ/ 1997م. ج 11، ص 73.

[65]- صلاح الدِّين ملاوي، تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النَّحوي، مجلة مخبر أبحاث في اللُّغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع 5، 2015م، ص 06.

[66]- ابن جني، الخصائص،ج2، ص 368.

[67]- المصدر نفسه ،ج 2، ص 380.

[68]- السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو، ص 127.

[69]- ابن مالك(أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني ت 672 هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1410هـ/1990م، ج 1، ص 211.

[70]- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، حقَّقه وقدَّم له عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1406هـ/1986م، ص 227.

[71]- الزركشي (بدر الدِّين محمَّد بن عبد الله ت 794 هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، (د، ط)، القاهرة،(د، ت)، ج3، ص102.

[72]- ينظر : زاهر بن مرهون بن خصيف الداودي، الترابط النصي بين الشعر والنثر، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 1431هـ/2010م، ص 107.

[73]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج 1، ص 239

[74]- البيت لامرئ القيس، ينظر : ديوان امرئ القيس، ضبطه وصحَّحه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط 5، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م، ص 126.

[75]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 1، ص 384.

[76]- أبو حيَّان، التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، ج 3، ص 313.
[77]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 2، ص 325.
[78]- ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت 769 هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 6، بيروت، 1974م، ج 1، ص 186.
[79]- الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري ت 518 هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، (د، ط)، بيروت، (د، ت)، ج 1، ص 75.
[80]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 2، ص 325-326.
[81]- ينظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 326.
[82]- ينظر : الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السُّري ت 311 هـ)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط 1، بيروت، 1408هـ/1988م، ج 1، ص 380.
[83]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 2، ص 406.
[84]- ينظر : الفراء(أبو زكريا يحي بن زياد الفراء ت 207 هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1403هـ/1983م، ج 1، ص 191.
[85]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 2، ص 406.
[86]- المصدر نفسه، ج 4، ص 194.
[87]- المصدر نفسه، ج 4، ص 193.
[88]- ينظر : النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت 338 هـ)، إعراب القرآن، تحقيق : زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط 2، 1405هـ/1985م، ج 2، ص 86.
[89]- ينظر : ابن عطية(القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي ت 546 هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م، ج 2، ص 328.
[90]- ينظر : أبو البقاء العُكبري، إملاء ما من به الرحمن من وُجوه الإعراب والقراءات في جمع القرآن، دار الكتب العلمية، (د، ط)، بيروت، لبنان، (د، ت)، ج 1، ص 255.
[91]- ينظر : الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي ت 538 هـ)، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، لبنان، 1430هـ/2009م، ج 7، ص 339.
[92]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 4، ص 193.
[93]- أبو حيَّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط 1، القاهرة، 1418هـ/1998م، ج 3، ص 1320.
[94]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 267.
[95]- ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 3، ص 379.
[96]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 267.

[97]- المصدر نفسه، ج 6، ص 267.
[98]- السمين الحلبي(أحمد بن يوسف ت 756 هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم،(د، ط)، دمشق،(د، ت)، ج 8، ص 119.
[99]- ينظر: القيسي(أبو محمد مكي بن أبي طالب ت 437 هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1405هـ/1984م،ج 2، ص 474.
[100]- ينظر: أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 3، ص 125. وينظر : السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 3، ص 493.
[101]- ينظر: الرازي (فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر ت 606 هـ)، مفاتيح الغيب- التفسير الكبير-، دار إحياء التراث العربي، ط 3، بيروت، ج 9، ص 453.
[102]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 3، ص 234.
[103]- القرطبي(أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ت 671 هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، ط 2، القاهرة، 1353هـ/1935م، ج 5، ص 148.
[104]- النَّحاس، إعراب القرآن، ج 1، ص 448.
[105]- ينظر : ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 2، ص 40.
[106]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 3، ص 235.
[107]- ينظر : ارتشاف الضرب، ج 4، ص 1816.
[108]- ابن عادل (أبو حفص عمر بن علي الدمشقي ت 880 هـ)، اللُّباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م، ج 15، ص 358.
[109]- أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج 7، ص 158.
[110]- ينظر : المصدر نفسه، ج 1، ص 482.
[111]- ينظر : المصدر نفسه، ج 1، ص 482.
[112]- البيت لامرئ القيس، ينظر : ديوانه، ص 248.
[113]- تفسير البحر المحيط ، ج 4، ص 104-105.
[114]- المصدر نفسه، ج 1، ص 482.
[115]- المصدر نفسه، ج 5، ص 295.
[116]- المصدر نفسه، ج 5، ص 295.